

الملخص التنفيذي

التوقعات بشأن نمو الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

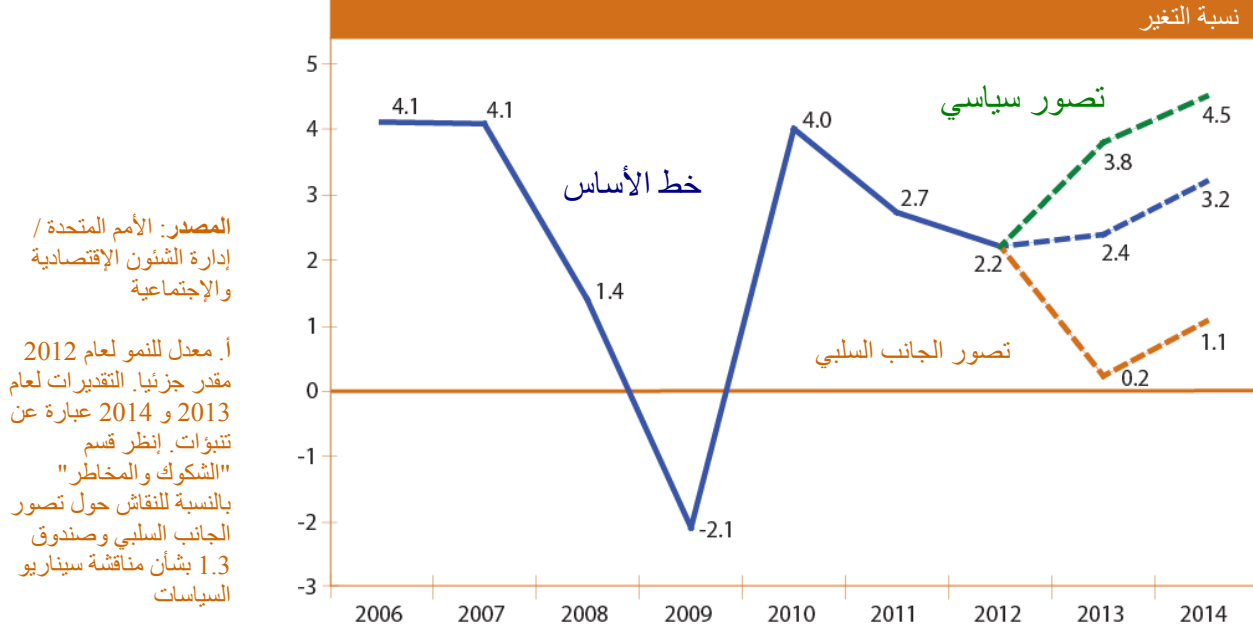
ضعف الإقتصاد الدولي كثيرا في عام 2012. وفقا لتوقعات العدد العام الماضي من هذا التقرير. سقط عددا متزايدا من الإقتصادات المتقدمة، خاصة في أوروبا، في حالة من الركود المزدوج، بينما دخلت الدول التي تواجه أزمة الديون السيادية إلى حالة أعمق من الركود. وقعت العديد من الإقتصادات المتقدمة في براثن ديناميات متزايدة من الإنخفاض بسبب مستويات البطالة المرتفعة وضعف للطلب الكلي، تفاقمت آثارهما عن طريق سياسات التفشف المالي وأعباء الدين العام والهشاشة المالية.

تمتد آثار المشاكل الإقتصادية للدول المتقدمة إلى إقتصادات الدول النامية والإقتصادات المارة بمرحلة تحول من خلال الطلب الأضعف علي صادرات تلك الدول، والتقلبات الحادة في تدفقات رأس المال وأسعار السلع. تواجه الإقتصادات النامية الأكبر مشاكل داخلية نابعة منها، إلا أن بعضها (بما في ذلك الصين) تواجه طلبا ضعيفا علي الإستثمار بسبب القيود التمويلية لدي بعض قطاعات الإقتصاد والطاقة الإنتاجية الزائدة في قطاعات أخرى. صمدت أغلب الدول منخفضة الدخل بدرجة معقولة حتي الآن، إلا أنها تواجه حاليا آثار سلبية متزايدة من الإبطاء الحادث لدي كل من الدول المتقدمة والدول الرئيسية متوسطة الدخل. مازالت التوقعات المتعلقة بالعامين المقبلين تنسم بإستمرار التحديات، والعديد من الشكوك الرئيسية، ومخاطر تميل نحو جانب الهبوط.

يتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الدولي إلي 2.3% خلال عام 2012 ، ويتوقع أن يظل أقل من 2.5% خلال عام 2013 و 3.2% خلال عام 2014 (الشكل رقم 0.1). ستعجز العديد من الإقتصادات، عند هذا المعدل المنخفض من النمو، عن أن تستعيد النزيف الكبير من الوظائف التي خسرتها خلال فترة الركود الكبير.

الشكل رقم (0.1)

ضعف الاقتصاد الدولي وسيادة حالة من الشك وعدم اليقين بالنسبة للمستقبل المنظوراً



تظل معدلات البطالة مرتفعة للغاية، بصفة خاصة لدى الاقتصادات المتقدمة، ويبقى الوضع في أوروبا ممثلاً لأقصى أنواع التحدي. تزايد معدل الإرتفاع في البطالة، ووصل إلي مستويات قياسية إقتربت من 12% مقارنة بعام مضي. ساءت الأوضاع بصورة أكبر لدي كل من اليونان وأسبانيا، حيث يعاني أكثر من ربع قوة العمالة لدي السكان من البطالة. تمكن عدد قليل من الاقتصادات في المنطقة مثل: النمسا، وألمانيا، ولوكسومبرج وهولندا من تحقيق معدلات منخفضة للبطالة وصلت إلي حوالي 5%. إرتفعت معدلات البطالة حثيثا لدي شرق ووسط أوروبا خلال عام 2012، ويرجع ذلك جزئياً إلي سياسات التفتش المالية. تراجع معدل البطالة لدي اليابان إلي أقل من 5%. أما الولايات المتحدة، فقد ظل معدل البطالة أعلي قليلا من نسبة 8% خلال أغلب عام 2012، إلا أنه إنخفض قليلا عن هذا المستوي بدءا من شهر سبتمبر ومابعده.

بلغ معدل البطالة طويل الأمد (أكثر من عام) في نفس الوقت لدي الاقتصادات المتقدمة أكثر من نسبة 35% بحلول شهر يوليو 2012، الأمر الذي إلقي بآثاره علي حوالي 17 مليون عامل. هذا، ومن شأن تواصل معدلات البطالة بصورة مزمنة أن يؤدي إلي آثار سلبية طويلة المدى علي الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم، وعلي الاقتصاد بصفة عامة.

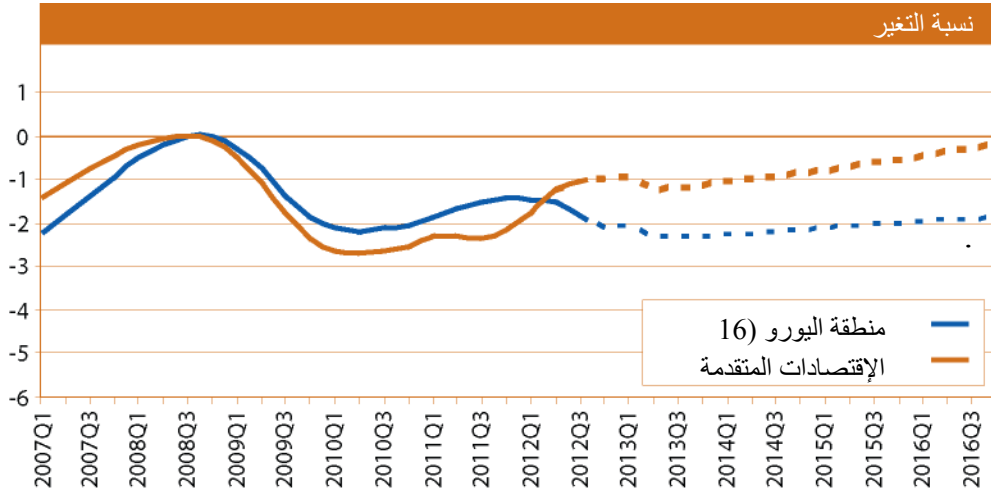
يجب أن تحظي عملية خلق وظائف بصورة أكبر وأكثر إستدامة بأولوية سياسية خاصة لدي الاقتصادات المتقدمة في المستقبل المنظور. إذا إستمرت معدلات النمو لدي الاقتصادات المتقدمة بنفس الضعف المقدر لها وفقا لتصورات خط الأساس، فإن معدلات التوظيف لن تعود إلي مستويات ما قبل الأزمة إلا بعد وقت طويل من حلول عام 2016 (الشكل رقم 0.2)

الشكل رقم 0.2

أزمة الوظائف تستمر في أوروبا والولايات المتحدة والإنعاش سيستغرق بعض الوقت

المصدر: الأمم المتحدة /
إدارة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية، بناء على
بيانات منظمة العمل الدولية
وصندوق النقد الدولي

ملحوظة: الجدول يبين
نسبة التغير لإجمالي العمالة
(كمتوسط متحرك) بالنسبة
لذروات ما قبل الركود.
التقديرات (الخطوط
المنقطعة) على أساس
تقديرات مرونة ناتج
العمالة (قانون أوكن)، وفقا
لمنهجية مماثلة لمنظمة
العمل الدولية، وتقرير
البنك الدولي عام 2011
(جنيف)



يتفاوت موقف التوظيف بدرجة كبيرة بين الدول النامية. تراجعت معدلات البطالة لدى أغلب إقتصادات شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، أو إنخفضت، إلى مستويات أقل مما شهدته قبل الأزمة المالية الدولية. إنسم هذا النمو بالإعتدال خلال النصف الثاني من عام 2011 ولم يؤدي عام 2012 إلى حدوث أي إرتفاع ملحوظ في معدلات البطالة لدى تلك المنطقتين- وهو ما يمثل علامة إيجابية، مع التحفظ بان الإرتفاع في معدلات البطالة عادة ما يأتي متأخرا بعض الشيء عقب فترات التباطؤ الإقتصادي. إذا إستمر التباطؤ في النمو الإقتصادي فإن معدلات البطالة قد ترتفع بصورة حادة. يظل موقف التوظيف ممثلا لأحد المشاكل الرئيسية في أفريقيا بالرغم من معدلات النمو القوية نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، وذلك من خلال مستوي ونوعية الوظائف المتولدة عن هذا النمو. تظل نوعية الوظائف أحد التحديات المشتركة بين الدول النامية. مازال نصيب الفقراء العاملين كبيرا، وأغلب العاملين يشغلوا وظائف ذات نوعية حرجة غير مستقرة لدي القطاعات غير الرسمية من الإقتصاد والتي ما زالت تتوسع. كما تظل ظاهرة التفاوت الحاد في معدلات التوظيف لدى الشباب وبين الجنسين تمثل تحديات إجتماعية وإقتصادية رئيسية لدي العديد من الدول النامية.

إن التباطؤ الدولي في النمو والمخاطر المتزايدة لموقف التوظيف لدي الدول النامية يتضمننا معدلات أقل كثيرا لخفض الفقر وتضاؤلا للهامش المتاح ماليا للإستثمارات في: التعليم، والصحة، وأساسيات الصرف الصحي، وفي المجالات الأخرى الحساسة اللازمة لتسريع عملية التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يظل هذا الوضع أكثر أهمية وواقعية بالنسبة للدول الأقل نموا التي تظل أكثر تعرضا للتأثيرات الحادة الناجمة عن صدمات تقلبات أسعار السلع، وهي الدول التي تتلقى تمويلا خارجيا أقل حيث إنخفضت مساعدات التنمية الرسمية في مواجهة التقشف المالي المتزايد من قبل الدول المانحة.

إنخفضت إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري من قبل دول الملحق رقم واحد لبروتوكول كيوتو بمساعدة من حالة ضعف النمو الإقتصادي الدولي، حيث يقدر أنها إنخفضت بمعدل يصل إلى 2% خلال عام 2011-2012. يمثل ذلك توجها عكسيا للزيادة التي طرأت بنسبة وصلت إلى 3%

خلال عام 2010. إنخفضت إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري بنسبة 6% خلال عام 2009 مع إنخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الركود الكبير. عادت معدلات الإنخفاض في إنبعاثات غازات الأحتباس الحراري إلي معدلها المنخفض طويل الأمد مع تزايد الأناخفاض الحادث مؤخرًا. يتوقع أن تنخفض معدلات إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري بصورة أكبر خلال 2013-2014 مع تواضع معدلات النمو الإقتصادي لدول الملحق رقم واحد. لقد حققت دول الملحق رقم واحد المستهدف الفعلي من خفض إنبعاثات غازات الأحتباس الحراري بنسبة لا تقل عن 5% من مستويات عام 1990 خلال فترة الإلتزام مابين 2008-2012.

إلا أن إنبعاثات غازات الأحتباس الحراري تتزايد بصورة كبيرة لدي العديد من الدول النامية في نفس الوقت، والعالم بصفة عامة أبعد ما يكون عن المسار الصحيح لخفض معدلات إنبعاث غازات الإحتباس الحراري بالدرجة اللازمة للإبقاء علي تركيز غاز ثاني أوكسيد الكربون بدرجة أقل من 450 جزء من المليون (الأمر الذي يعد متسقا مع هدف الحفاظ علي إستقرار معدلات الإحتباس الحراري عند درجة حرارة لا تزيد عن 2 درجة مئوية أو أقل مقارنة بالأوضاع السابقة للتصنيع). يلزم لتفادي تجاوز هذا الحد أن يتم خفض إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري بنسبة 80% مع حلول منتصف القرن. لا يمكن تحقيق مثل هذا الهدف في ضوء المعدلات الحالية. يجب خلق مسارات للنمو أكثر إخصارا الآن. وبالرغم من التكلفة الإستثمارية المرتفعة لخلق مثل تلك المسارات، إلا أنها ستوفر فرصة للتعافي الإقتصادي القوي في الأجل القصير ولموازنة الاختلالات الإقتصادية علي المستوي الدولي.

تظل معدلات التضخم تحت السيطرة لدي أغلب الإقتصادات المتقدمة، وتظل التوقعات بشأن التضخم منخفضة في ضوء الفجوات الكبيرة في الإنتاج والضغط السلبية علي الأجور لدي العديد من الدول. إنخفضت مستويات التضخم لدي الولايات المتحدة خلال عام 2012 إلي حدود 2% من معدل وصل إلي 3% خلال عام 2011. يتوقع أن يحدث المزيد من الإنخفاض للمعدل الأساسي للتضخم خلال عام 2013. يتوقع أن يظل المعدل الأساسي للتضخم في منطقة اليورو أعلي من نسبة 2% المستهدفة من قبل المصرف المركزي. ظلت معدلات التضخم الأساسي، والذي لا يتضمن التغير في أسعار البنود عالية التقلبات مثل الطاقة، والغذاء، والكحول، والتبغ، أقل كثيرا في حدود 1.5%، مع عدم توافر أي دلائل تشير وجود ضغوط تدفعه نحو الإرتفاع. يتوقع أن تنخفض معدلات التضخم حثيثا وفقا لتوقعات المستقبل القريب. كما يتوقع أن تنخفض معدلات التضخم لدي الدول المنضمة حديثا للإتحاد الأوروبي. مازالت اليابان تمر بمرحلة إنكماش حتي بالرغم من قيام البنك المركزي برفع المعدل المستهدف من التضخم ليساهم في إزكاء التوقعات بالنسبة لمستقبل التضخم.

تراجع التضخم لدي غالبية الدول النامية خلال عام 2012، إلا أن معدلاته ما زالت مرتفعة بصورة عنيدة لدي بعض تلك الدول. يتوقع أن تتزايد أسعار الغذاء بسبب الجفاف لدي العديد من المناطق المنتجة للغذاء، وبسبب تواصل إرتفاع أسعار النفط، وبسبب بعض القيود القائمة علي العرض لدي بعض الدول بالتحديد، الأمر الذي من شأنه أن يخلق بعض الضغوط التضخمية لدي الدول النامية خلال 2013-2014. بينما إنخفضت معدلات التضخم لدي العديد من الإقتصادات الأفريقية، فإن معدل التضخم ما زال أعلي من 10% لدي كل من أنجولا ونيجيريا، وبعض الأماكن الأخرى. يتوقع أن تظل معدلات التضخم منخفضة لدي أغلب شرق أفريقيا، إلا أنه ما زال هناك قلقا لدي أغلب دول جنوب آسيا حيث تعدت معدلات التضخم نسبة 11% خلال عام 2012 في المتوسط، ويتوقع أن تظل معدلات التضخم أعلي من 10% خلال 2013-2014. مازالت معدلات التضخم

منخفضة لدي أغلب إقتصادات غرب آسيا، بالرغم من أنها مازالت مرتفعة (أعلي من 10%) في اليمن، ومرتفعة للغاية (30%) لدي الجمهورية العربية السورية. يتوقع أن تظل معدلات التضخم عند مستوي 6% لدي أمريكا اللاتينية والكاربيبي.

التجارة الدولية وأسعار السلع

تباطأ النمو في التجارة الدولية بصورة حادة للسنة الثانية علي التوالي، حيث إنخفض معدل النمو من 12.6% عام 2010 إلي 6.4% لعام 2012، ثم إلي 3.2% لعام 2012. يعد معدل النمو الضعيف للإقتصاد الدولي، خاصة لدي أوروبا وإقتصادات متقدمة أخرى، السبب الرئيسي وراء هذا التباطؤ. يتوقع أن يرتفع معدل النمو في التجارة الدولية، وفقا لتوقعات تصور خط الأساس، إلي معدلاته المتوسطة طويلة المدى البالغة حوالي 5% بحلول عام 2014. إلا أن الدول النامية كانت أكثر حيوية وتزايدت أهميتها في مواجهة الإنخفاض المتجدد للتجارة الدولية، وذلك جنبا إلي جنب مع تكاملها في سلاسل القيمة العالمية.

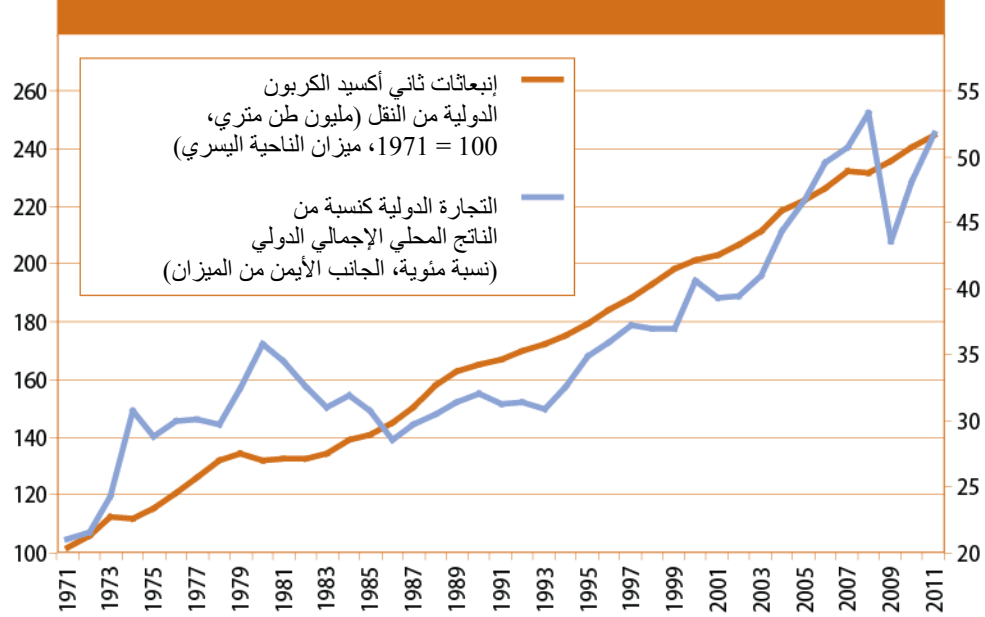
تواصل إرتفاع أسعار العديد من السلع خلال عام 2012 إمتدادا لما حققته من إرتفاع خلال عام 2011 مع بعض النوبات الكبيرة من التقلبات. تراجعت أسعار العديد من السلع بعض الشيء أثناء الربع الثاني من عام 2012 بعد أن إرتفعت بصورة حادة خلال الربع الأول من العام في ضوء عمليات إعادة التمويل طويلة الأمد التي قام بها المصرف المركزي الأوروبي والتي أدت بدورها إلي تغذية تصورات خاطئة بشأن صحة إقتصادية سريعة. إلا أنه ظلت أسعار الغذاء والنفط مرتفعة خلال الربع الثالث، وذلك كنتيجة للآثار العكسية للظروف المناخية لدي العديد من الدول وإلي المخاطر الأستراتيجية المتجددة بمنطقة الشرق الأوسط. أدي في المقابل سيادة نظرة إقتصادية متشائمة في الأجل المنظور إلي المزيد من الخفض في أسعار المواد الأولية والمعادن والفلزات. ظل مصدري السلع الذين إستفادوا من الشروط الأفضل للتبادل التجاري خلال الأعوام القليلة الماضية معرضين للضغوط السلبيه علي الأسعار في إطار التوقعات المستقبلية. هذا ، وقد تؤدي المضاربات المالية وتطوير منتجات مالية مقومة بالسلع إلي المزيد من التضخيم في تقلبات أسعار السلع في إطار توافر السيولة بغزارة. يتوقع أن تنخفض أسعار الغذاء بعض الشيء مع تباطؤ الطلب الدولي، ومع فرضية وجود ظروف مناخية ملائمة. إلا أنه يتوقع، مع إفتراض ضيق الهامش المتاح لاستخدام الأسهم وضيق الأسواق بالنسبة لمعظم الأطعمة الأساسية، يتوقع أن تؤدي أي صدمات ولو محدودة في العرض بسهولة إلي إرتفاعات حادة جديدة في مستويات الأسعار.

إن التعاف الإقتصادي القوي في تجارة الخدمات الذي تمر به جميع المناطق ومجموعات الدول خلال عام 2010 بدأ في التراجع خلال الربع الأول من عام 2011. بينما إنكمش القطاع المالي لدي بعض الدول النامية، إستمر التوسع في قطاعات السفر والنقل كثيفة الإنبعاث للكربون. ظلت خدمات النقل في النمو مع التوسع في التجارة من خلال سلاسل القيمة العالمية. بينما تزايدت أهمية تنامي قطاع نقل البضائع كمصدر لإيرادات النقد الأجنبي، خاصة لدي الدول النامية، فإن هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (الشكل 0.3). يجب أن يضع صانعو السياسات علي المستوي الدولي في الإعتبار الحاجة إلي إيلاء المزيد من الإهتمام لهذا

العامل الخارجي السلبي الناتج عن بيئة غير مثالية من ناحية التنظيم أو الإنتاج، وذلك من خلال سلاسل القيمة العالمية.

الشكل رقم 0.3

إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من النقل ونصيب التجارة في الناتج العالمي الإجمالي يسيران جنباً إلى جنب



المصدر: البنك الدولي

تمويل التنمية علي المستوى الدولي

ظلت تدفقات راس المال الخاص الدولية نحو الدول النامية متقلبة بدرجة كبيرة منذ الأزمة. بينما تحقق نوع من الاستقرار في أسواق رأس المال والعملات الدولية خلال الأشهر الأولى من عام 2012، تجددت التقلبات لاحقاً، ويرجع ذلك في جزء منه إلي تنامي المخاوف بين مستثمري الحوافز المالية فيما يتعلق بمدى قابلية وأوضاع الماليات العامة في أوروبا علي الإستدامة، الأمر الذي نتج عنه حالة من "الهروب نحو الأمان". بالإضافة إلي ذلك، مازالت تواجه العديد من المصارف الأوروبية ضغوط عمليات تسهيل الأصول، والتي أدت بدورها إلي حدوث خفض في الإقراض إلي الإقتصادات النامية والمارة بمرحلة تحول. أدت علامات الإبطاء الإقتصادي لدي كل من البرازيل، والصين، والهند إلي خفض التدفقات نحو تلك الدول.

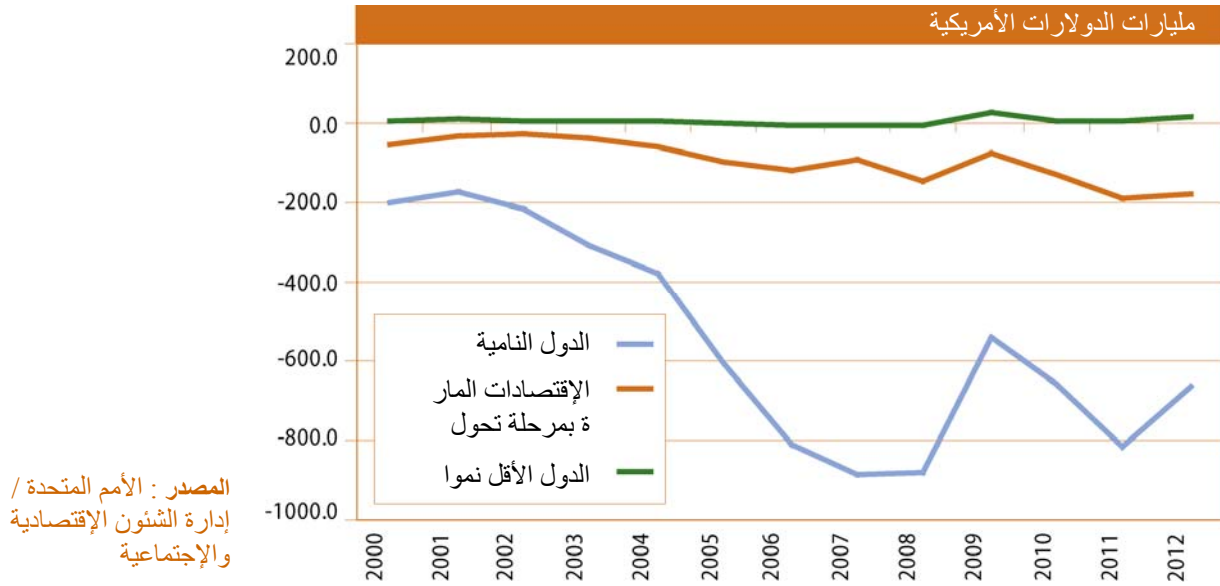
إعتدلت معدلات تراكم الإحتياطيات النقدية لدي الإقتصادات النامية والمارة بمرحلة تحول بعض الشيء في عام 2012، متأثرة بضعف تدفقات رأس المال. إلا أن إستمرار عملية تراكم الإحتياطيات النقدية الدولية يعكس القلق المتزايد حيال حالة عدم اليقين السائدة علي المستوى الدولي والحاجة الظاهرة لنوع من "التأمين الذاتي" ضد الصدمات الخارجية. إن تزايد الإحتياطيات النقدية من العملات الرئيسية للدول المتقدمة من قبل العديد من الدول النامية يفوق بمراحل التدفقات الرأسمالية، ونتيجة لذلك، مازالت الدول النامية والأقتصادات المارة بمرحلة تحول تقوم بتقديم تحويلات مالية صافية للدول المتقدمة. بلغ صاف تلك التدفقات الخارجة خلال عام 2012 حوالي

845 مليار دولار، منخفضة عن رقم تريليون دولار المتحقق في عام 2011. إلا أن الدول الأقل نمواً تلقت تحويلات صافية تقدر بحوالي 17 مليار دولار خلال عام 2012 (الشكل رقم 0.4).

بلغ صاف تدفقات معونات التنمية الرسمية من لجنة مساعدات التنمية الرسمية التابعة لدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حوالي 133.5 مليار دولار عام 2011، مرتفعة عن رقم 128.5 مليار دولار لعام 2010. إلا أن القيمة الفعلية لتلك التحويلات تمثل إنخفاضاً قدره 3%، الأمر الذي يؤدي إلى إتساع فجوة إيصال المعونة في مواجهة المستهدف دولياً من مساعدات التنمية الرسمية والمقدر بحوالي 167 مليار دولار. تشير النتائج الأولية من إحصاءات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بشأن خطط المانحين للصرف المتقدم إلى أن المعونة المبرمجة للدول – جزء أساسي من المعونة المقدمة يتضمن البرامج والمشروعات التي لها توقعات محددة في إطار المعونة الكلية- يتوقع أن تزيد بنسبة 6% خلال عام 2012، وذلك كنتيجة لزيادات متوقعة من تدفقات قروض ميسرة من قبل المؤسسات متعددة الأطراف التي إستفادت من عمليات تجديد للتمويل مؤخراً. إلا أنه من المتوقع أن يتجمد مؤشر أسعار الإستهلاك خلال الفترة 2013-2015، بما يعكس التأثير الآجل للأزمة المالية الدولية والتأثير الآجل في إستجابات السياسات المالية علي الميزانيات الوطنية للدول المانحة.

الشكل 0.4

إستمرار التدفق الصافي للتحويلات المالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة



الشكوك والمخاطر

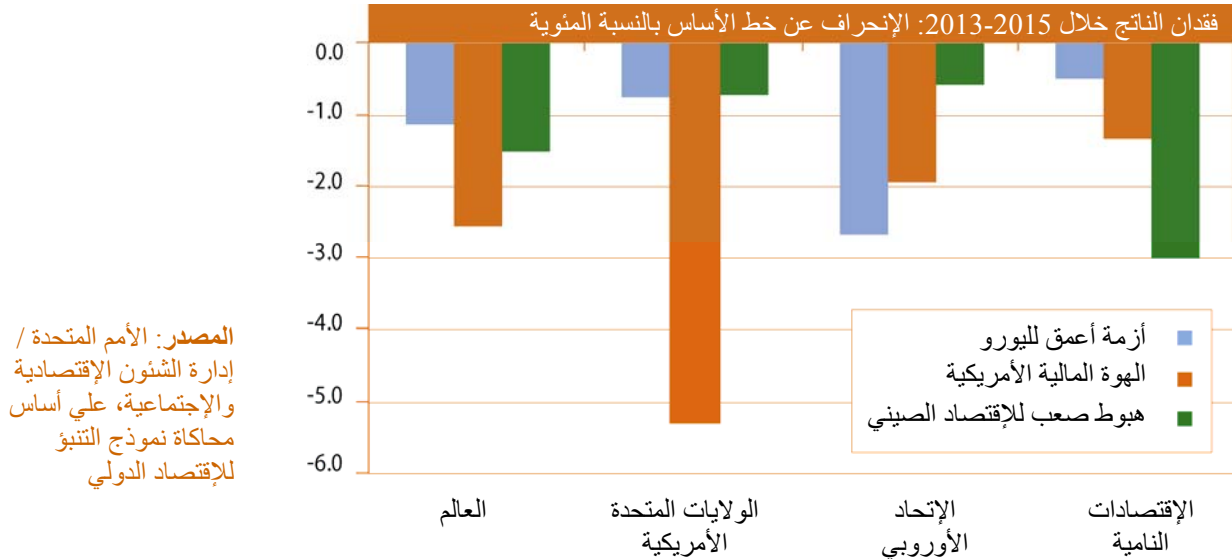
تخضع توقعات خط الأساس لشكوك ومخاطر رئيسية أغلبها علي الجانب السلبي. أولاً: يمكن أن تستمر الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو في التدهور وتصبح آثارها أكثر تدميراً. الديناميات القائمة المحفوفة بالمخاطر والتي تتراوح بين ضغوط الديون السيادية وهشاشة

القطاع المصرفي تؤثر سلبي علي موازنات كل من الحكومات والمصارف التجارية. إن الإجراءات المالية التقشفية تساهم في تفاقم حالة الإنكماش الإقتصادي ، وتؤدي إلي تنشيط إجراءات هدم الذات المتمثلة في جهود ضبط المالية العامة وإرتفاع نسب المديونية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي المزيد من إجراءات الإقتطاع من الميزانية. يمكن لهذا الوضع أن يسوء بدرجة أكبر مع تأخر تنفيذ "برنامج صريح المعاملات النقدية" ومجالات الدعم الأخرى للأعضاء المحتاجين لمثل هذا الدعم. قد ينتج مثل هذا التأخر عن صعوبات سياسية في التوصل إلي إتفاق بين الدول التي تحتاج إلي مساعدة وبين الترويكا المتمثلة في الإتحاد الأوروبي ، والمصرف المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، أو قد ينتج التأخر أيضا عن آثار سلبية أكبر بكثير بسبب برامج التقشف المالي والمزيد من الصعوبات في التكيف الهيكلي عما كان متوقعا. وفقا لهذا التصور، وكما تم محاكاته من خلال نموذج توقعات الأمم المتحدة للإقتصاد الدولي، قد تعاني منطقة اليورو من المزيد من تراكم الفقدان في الناتج بنسبة قد تفوق 3% خلال 2013-2015 ، والعالم ككل قد يفقد ما نسبته 1% من الناتج (إنظر الشكل 0.5)

ثانيا: الولايات المتحدة قد تفشل في تفادي ما يعرف بالهوة المالية. الجمود السياسي الذي يمنع الكونجرس من التوصل إلي إتفاق جديد بشأن الميزانية قد يؤدي إلي تفعيل تخفيضات مالية بصورة آلية بما في ذلك خفض في الإنفاق الحكومي يصل إلي حوالي 98 مليار دولار، وإلي زيادة آلية في الضرائب قد تصل إلي 450 مليار دولار خلال عام 2013، تأثير تلك الإجراءات خلال 2013-2015 قد يصل إلي مستوي آلي من التقشف المالي نسبته حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا لتصور الهوة المالية، فإن نمو الإقتصاد الدولي سينخفض إلي النصف بنسبة 1.2% خلال عام 2013، وبحلول عام 2015 سيصبح نمو الناتج العالمي أقل من تقديرات خط الأساس بنحو 2.5%. نسبة فاقد الإنتاج بالنسبة للدول النامية عندئذ ستصل إلي حوالي 1%.

الشكل رقم 0.5

آثار المخاطر السلبية علي الإقتصاد الدولي ستكون كبيرة



يتمثل النوع الثالث من إحتتمالات المخاطر السلبية في إحتتمالية الهبوط الصعب لوحد أو أكثر من الدول النامية الكبيرة، بما في ذلك الصين. تباطأت معدلات النمو الإقتصادي بصورة

ملحوظة خلال عام 2012 لدي عدد من الإقتصادات النامية الكبيرة مثل: البرازيل، والصين، والهند، وهي الدول التي تمتعت بمستويات مرتفعة من النمو لفترات طويلة قبل الأزمة المالية الدولية، وتمكنت من إدارة عملية الإنتعاش بسرعة كبيرة خلال عام 2010 عقب الركود الكبير. إن مخاطر حدوث المزيد من التدهور بصورة كبيرة وغير متوقعة في معدلات نمو تلك الإقتصادات تظل غير بسيطة، وذلك في ضوء حالة الشك وعدم اليقين السائدة بشأن الطلب الخارجي والتحديات الداخلية المختلفة التي تواجهها عملية النمو الإقتصادي لتلك الدول. ففي حالة الصين علي سبيل المثال، إستمر الأبطاء في معدل نمو الصادرات خلال عام 2012، وذلك بسبب ضعف معدلات الطلب من الإقتصادات المتقدمة الرئيسية. بينما إنخفض معدل النمو في الإستثمارات، والذي ساهم بأكثر من 50% في نمو الناتج المحلي الإجمالي علي مدي العقود السابقة. يعود السبب في ذلك إلي السياسات الأكثر تقييدا في قطاع الإسكان، والحرص الزائد فيما يتعلق بإجراءات الحفز المالي والقيود التمويلية التي تواجهها المحليات في تنفيذ مشروعات جديدة. هناك، في ضوء مثل تلك الإجراءات، مخاطر كبيرة لسيادة معدلات أقل كثيرا من النمو للناتج المحلي الإجمالي في الصين. إذا إنخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي للصين إلي نسبة 5% سنويا (بسبب المزيد من التدهور في معدلات نمو الإستثمار، وإستمرار القيود علي سوق الإسكان في غياب حزم جديدة للحفز المالي)، ستعاني الدول النامية كمجموعة من فقدان في الناتج قد يصل إلي نسبة 3% خلال الفترة 2013-2015، والعالم ككل سيفقد حوالي 1.5% من الناتج.

تحديات سياسية

يلقي ضعف النمو الإقتصادي وحالة عدم اليقين السياسي بظلالهما حول مستقبل الإقتصاد الدولي. تبنت العديد من الدول المتقدمة، كما سبق ذكره، خليط من السياسات المالية النقشفية والسياسات النقدية التوسعية بهدف خفض الدين العام وخفض تكلفة إعادة تمويل الدين، وذلك بهدف كسر دينامية الحلقة المفرغة ما بين الديون السيادية وهشاشة القطاع المصرفي. تعقد الآمال من وراء كل ذلك في أن يتم تهدئة الأسواق المالية وأن يتم إستعادة ثقة المستهلك والمستثمر. إذا ما تم بالإضافة إلي كل ذلك عمل إصلاحات هيكلية لبرامج الإستحقاق، وللقواعد المنظمة لعمل الأسواق وسوق العمالة، فإن التحسن الطاريء علي تلك البيئة من شأنه المساعدة في إستعادة النمو الإقتصادي وخفض معدلات البطالة. إلا أن عملية السيطرة علي أصول الدين أثبتت أنها أكثر صعوبة مما توقع صانعو السياسات.

هناك مشكلة إضافية تتمثل في أن جهود ضبط المالية العامة لدي أغلب الدول المتقدمة تعتمد بصورة أكبر علي تراجع الإنفاق أكثر مما تعتمد علي تحسين عملية جمع الإيرادات. عادة ما تؤدي عملية تراجع الإنفاق إلي آثار سلبية أكبر علي النمو الإقتصادي في الأجل القصير، خاصة إذا ما كان الإقتصاد يمر بدورة إنكماش. يتم خفض الإستثمارات العامة بصورة حادة أكثر من أي بند آخر لدي العديد من الإقتصادات المتقدمة، الأمر الذي قد يصبح أكثر كلفة للنمو في الأمد المتوسط. يتضمن خفض في الإنفاق في أغلب الأحوال أيضا إصلاح في برامج الإستحقاق، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي إضعاف المثبتات التلقائية بصورة فورية في الأجل القصير، وذلك من خلال الحد من إمتيازات المعاشات، وتقصير المدي الزمني لبرامج إعانات البطالة و/ أو نقل عبء تكاليف التأمين الصحي

إلى القطاع العائلي. بالإضافة إلى ذلك تؤدي إجراءات التقشف المالي إلى تفاقم حالة سوء العدالة في التوزيع (اللامساواة) في الأجل القصير، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إبطاء معدلات الحراك الإجتماعي وإبطاء معدلات نمو الإنتاجية في الأمد الطويل.

توجد لدى أغلب الدول النامية والإقتصادات المارة بمرحلة تحول مواقف مالية أقوى نسبيا. لجأت بعض تلك الدول إلى تجميد عملية ضبط المالية العامة في مواجهة ضعف الإقتصاد الدولي. هذا، وقد ترتفع العجوزات المالية لدى أغلب الدول منخفضة الدخل مع تراجع الإيرادات الحكومية من الصادرات السلعية وإرتفاع الوزن النسبي للدعم الموجه نحو الغذاء والطاقة. يتزايد القلق أيضا لدى الدول النامية بشأن الآثار السلبية المحتملة لعمليات التيسير الكمي على الإستقرار النقدي وإستقرار الإقتصاد الكلي لديها حيث من المحتمل أن تؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار السلع، وتدفقات رأس المالي، وأسعار الصرف.

إن السياسات الحالية تبدو قاصرة عما يحتاجه الإقتصاد الدولي لتجنب الإنزلاق مرة أخرى نحو حالة من الركود.

إن النظرة المتعلقة لمستقبل الإقتصاد الدولي والمخاطر السلبية المحيطة به تستدعي إتخاذ إجراءات قوية، وتلك الجهود ستواجه تحديات. إلا أن تلك الجهود من شأنها في نفس الوقت أن توفر فرصا أفضل نحو موائمة السياسات التي تتعامل مع التحديات الفورية مع الأهداف طويلة الأمد للتنمية المستدامة.

التعامل مع حالة الشك وعدم اليقين

التحدي الأول يتمثل في خفض الدرجة العالية من عدم اليقين السياسية القائمة، وهي مرتبطة بعناصر المخاطر الثلاثة السابق مناقشتها في إطار التصور السلبي. لا بد من التعامل مع تلك الحالة من عدم اليقين بصورة فورية من خلال تغيير منهج التعامل والإهتمام بصورة أكبر بالآثار السلبية الدولية علي السياسات الوطنية. إن التناول الجزئي لأزمة الديون لكل دولة داخل منطقة اليورو علي مدار العامين المنصرمين يجب ان يتم إحلاله بمنهج أكثر شمولاً وتكاملاً حتي يتم التعامل مع أزمة المنظومة المتعلقة بالإتحاد النقدي. يجب أن يحرص صانعو السياسات لدي الولايات المتحدة علي تفادي حدوث انكماش حاد ومفاجيء في السياسة المالية ، كما يجب أن يتغلبوا علي حالة الجمود السياسي التي كانت سائدة في أواخر عام 2012. تواجه الدول النامية الرئيسية مخاطر الهبوط الصعب لإقتصاداتها ، وبالتالي يجب أن تتخبط في سياسات معاكسة للدورة الإقتصادية وإتخاذ إجراءات بالتوازي تتعامل مع المشاكل الهيكلية علي المدى المتوسط. تتمتع الصين علي سبيل المثال بهامش واسع من الفضاء السياسي لتحقيق دفعة أقوى كثيرا نحو موازنة إقتصادها نحو الطلب الداخلي، بما في ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي علي الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية، والتعليم ، والضمان الإجتماعي.

توجيه السياسة المالية لتصبح أكثر معاكسة للدورة الإقتصادية، وأكثر دعماً لخلق الوظائف وأكثر تحقيقاً للمزيد من المساواة

يجب علي السياسات المالية، إضافة إلي ما تقدم، أن تكون معاكسة للدورة الإقتصادية، وان تكون أكثر دعماً لعملية خلق الوظائف وأكثر دعماً لعملية تحقيق المزيد من المساواة. إن التركيز الحالي للسياسات المالية علي عملية ضبط المالية في الأجل القصير، خاصة فيما بين الدول المتقدمة، أثبت أنه أمر غير مجدي وتسبب في إطالة أمد عملية التكيف مع المديونية. يجب أن يتم إعادة توجيه التركيز نحو إتجاهات عديدة مختلفة. يجب أن تكون أحد أولويات التكيف المالي في تقديم المزيد من الدعم المباشر لنمو الناتج والتوظيف، وذلك من خلال إعطاء دفعة للطلب الكلي، وفي نفس الوقت نشر خطط لتحقيق الإستدامة المالية علي الأمدين المتوسط والطويل. بالإضافة إلي ذلك يكون أثر المضاعف المالي أكثر قوة أثناء الأزمات، إلا أنه يمكن دعمه بصورة أكبر من خلال تغيير أولويات الميزانية نحو الإنفاق المحفز علي النمو، والتراجع عن خفض الإستثمارات العامة والتوسع في الدعم والتشغيل. بالإضافة إلي ذلك فإنه يجب أن يوضع في الإعتبار آثار السياسات المالية علي التوزيع، ليس فقط لأسباب تتعلق بعدالة التوزيع، ولكن أيضا بسبب أثارها علي النمو وخلق الوظائف. أخيراً، يمكن دعم الإنتعاش الإقتصادي في الأمدين القصير والطويل من خلال دعم النمو الأخضر عن طريق حوافز مالية وإستثمارات في البنية التحتية والتقنيات الحديثة.

الحاجة الماسة إلي التعامل مع جذور أسباب حالة عدم إستقرار الأسواق المالية الدولية

يجب التعامل مع الجذور الرئيسية لأسباب حالة عدم إستقرار الأسواق المالية الدولية. أولاً، يجب إحداث المزيد من التآزر بين المحفزات النقدية والمالية. توجد حاجة إلي إستمرار السياسات النقدية التوسعية بين الدول المتقدمة، إلا أنه يجب إحتواء أثارها السلبية علي تدفقات رأس المال وتقلبات أسعار الصرف. سيتطلب ذلك التوصل إلي إتفاق علي المستوي الدولي حول حجم، وسرعة، وتوقيت سياسات التيسير النوعية، وذلك في إطار أعم من الأهداف للتعامل مع الإختلالات الدولية. يتمثل الشق الثاني من التحديات في الإسراع بالإصلاحات التنظيمية للقطاع المالي ككل، بما في ذلك عمليات الظل المصرفية. سيكون ذلك لازماً من أجل تفادي مخاطر عمل المنظومة، وتفادي الميل الزائد نحو المخاطرة، واللذان أديا إلي مصيدة النمو البطيء والهشاشة المالية لدي الدول المتقدمة، وإلي تقلبات رأس المال الحادة لدي الدول النامية.

يجب توفير موارد كافية للدول النامية

يجب توفير موارد كافية للدول النامية، وبصفة خاصة لكل الدول التي لديها هامش محدود من الفضاء المالي وتواجه في نفس الوقت متطلبات كبيرة للتنمية. هناك حاجة لتوفير تلك الموارد للإسراع بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن أجل الإستثمار في نمو مرن ومستدام ، خاصة بالنسبة للدول الأقل نموا. أثرت إجراءات التقشف المالية لدي الدول المانحة أيضا علي ميزانيات المعونة، كما شهد علي ذلك تراجع معونات التنمية الرسمية الفعلية خلال عام 2011. ويتوقع أن يكون هناك المزيد من الإنخفاض في الأجل المنظور. يجب علي الدول المتقدمة ، بالإضافة إلي الإلتزام بما تعهدت به من مساعدات ، أن تنتظر في إليات لفصل تدفقات المعونة عن الدورات الإقتصادية لديها، وذلك لتفادي التراجع في الوفاء بالإلتزامات في أوقات الأزمات عندما يكون الإحتياج علي أشده لمعونات التنمية.

إن وجود جدول أعمال موجه نحو النمو الأخضر كما سبق ذكره يتماشى مع الخفض متوسط الأمد لنسب الدين العام ومع عملية إعادة التوازن الدولي المحموده، وذلك وفقا لتصور التحليل السياسي من خلال إستخدام نموذج الأمم المتحدة للسياسة العالمية. سيصل معدل النمو للنتائج الدولي علي أفضل تقدير إلي نسبة 3% سنويا ، في حال ما إذا إستمرت السياسات الحالية، ومع إفتراض عدم حدوث تدهور كبير في أزمة اليورو، وهو معدل أقل مما هو ضروري للتعامل مع أزمة التشغيل، أو ما هو لازم لخفض نسب المديونية العامة. التصور البديل، وفقا لجدول الأعمال السابق الإشارة إليه، من شأنه أن يدعم عملية الإسراع بالنمو الإقتصادي الدولي إلي نسبة 4.5% سنويا خلال الفترة 2013-2017 ، بينما سيحدث نوع من الإستقرار لنسب الدين العام إلي الناتج المحلي الإجمالي، بل ستبدأ في الإنخفاض بدءا من عام 2016 أو قبل ذلك. سترتفع نسب التشغيل تدريجيا لدي الدول المتقدمة الرئيسية وتعود إلي مستويات ما قبل الأزمة بصورة مطلقة بحلول عام 2014، وبحلول عام 2017 بعد الأخذ في الإعتبار النمو في قوة العمل. بذلك ينتعش التشغيل أسرع كثيرا عما هو مقدر في تصور خط الأساس، وذلك بالرغم من طول أمدها حتي في ظل الإستراتيجية الدولية المشتركة المقترحة من أجل النمو والتشغيل. سيتم خلق 33 مليون وظيفة إضافية سنويا في المتوسط لدي الدول النامية والإقتصادات المارة بمرحلة تحول بين عامي 2013 و 2017.